

المقطف

الجزء السادس من المجلد الأربعون

١ يونيو (حزيران) سنة ١٩١٢ - الموافق ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠

تجارة القطر في ثلث سنة

ودلائها

نما يسر ذكره ان تجارة القطر المصري في الاربعة الاشهر الاولى من هذه السنة تدل على ان مستقنا الحاضرة ستكون اقل من السنة الماضية مالياً. فان قيمة الصادرات زادت في هذه الاشهر الاربعة ٧٩٢ ٣٢٤ جنياً فبلغت ٢٣٤ ٥٤١ جنياً وكانت في العام الماضي ١١٣١٦ ٩٣٧ جنياً. وقيمة الواردات نقصت ٢٣٩ ٦٢٠ جنياً فبلغت ٦٢٨ ٧٩٦٨ جنياً وكانت في العام الماضي ٨ ٥٨٨ ٨٦٧ جنياً. هذا من حيث البضاعة الصادرة والبضاعة الواردة

والتقود الواردة الى القطر في هذه الاشهر الاربعة زادت ١٤٢٧ ٠٠٣ فانها بلغت ١٧٣ ٢٨٦٥ جنياً وكانت في العام الماضي ١٧١ ٤٣٨ جنياً. والتقود الصادرة زادت ايضاً ١١٩ ٦٤٧ جنياً ولكن زيادتها اقل من نصف زيادة الوارد من التقود. فاصدر القطر المصري من البضائع واتاء من التقود في هذه الاشهر الاربعة ما يساوي ١٥ مليوناً و٤٠٦ آلاف من الجنيئات. واذا حسبنا ان قيمة الصادرات تنقص عشرة في المئة عند تقديرها في الجمارك المصرية فما صدر من البضائع وورد من التقود يزيد على ما ورد من البضائع وصدر من التقود أكثر من اربعة ملايين و٥٤٥ الفاً من الجنيئات. وهذا المبلغ الطائل يساوي ربا الدينون المصرية وارباح بعض الشركات التي في هذا القطر مثل شركات الترامواي والشركات التي انشأت البنوك وغيرها وعسى ان يكون قد بقي للقطر منه بقية لحساب الاشهر التالية

اما الصادرات التي زادت قيمتها فاهما مذكور في الجدول التالي مع قيمته بالجنيئات المصرية

المنتج	قيمة الصادر سنة ١٩١١	قيمة الصادر سنة ١٩١٢	الزيادة
القطن	٩٠٣٩٣١٠	٩٨٤٤٣٧٤	٨١٤٩٦٤
بذرة القطن	١٣١٦١٩٨	١٣٦٨٤١٥	١٥٢٢١٧
البصل	٠٢٠٩٢٢٣	٠٢٩٧٧١٧	٠٨٨٤٨٤
السكر	٠٠٣٢٧١٨	٠٠٨٩٢٦٢	٠٦٦٥٤٤
الفول	٠٠١٠٠١١	٠٠٦٣٦٨٩	٠٥٣٦٧٨
البيض	٠٠٦٦٣٧١	١١٨٦٦٩	٥٢٣٩٨
كسب بزر القطن	١٤٧١٧٩	١٩١٢٨٥	٤٤١٠٦

وهذه الحاصلات أي القطن وبذره وكمية السكر والبصل والبيض والفول هي مستمد من القطن المصري في تجارتها وفي إيفاء ديونته وأموال حكومته . وكلها يمكن التوسع فيها فلا يبعد أن يصير محصول القطن المصري عشرة ملايين قنطار بعد بضع سنوات . وإذا صار خمسة عشر مليوناً وبقي على رقبته من حيث الجودة فلا خوف من هبوط سعره لشدة الحاجة إليه . وما قيل عنه يقال عن بذر القطن وكمية لانهما مطلوبان جداً . وهذا شأن البصل والسكر والفول والبيض فإن سوقها كلها رائجة في أوروبا والبلاد الشرقية المجاورة . ولا يتظر أن تزده في القطن زراعة أخرى يصدر منها مقادير كبيرة إلا إذا نجحت زراعة السيل والصويا والكتان والخرنوب وأثبتت جدتها أو إذا اعتنى بزراعة البقول والتمراكه للتصدير وعمل المليات وبتربية السمك في النيل وشواطئ بحار الروم والبحر الأحمر وأنشئت المصانع لتعليق وتعليبه وكل ذلك مما لا يتعد النجاح فيه إذا تولاه أصحاب المصانع . وحيث أن التضاعف ثمن الصادرات على الأقل وحقه أن يتضاعف لأن عدد السكان يزداد بسرعة والتفقات تزيد يوماً ف يوماً ولا بد من أن يزيد دخل البلاد على نسبة ازدياد السكان وازدياد النفقات والأشياء اشتدت الحاجة واضطر السكان إلى الهجرة ولو كانت الهجرة على ضد طبيعتهم . ومشتاق من الاصناف الزراعية المذكورة آتية وهما السيل والصويا يتظر أن يجودا في هذا القطن ويكون منهما ربح وافر

وقد تسعت قيمة أهم اصناف الواردات إما لأن الناس اعتدلوا في نفقاتهم أو لأن التجار جلبوا أكثر من حاجتهم في العام الماضي أو لأن أوروبا خافت من إفلاس بعض البنوك فامتنت عن التساهل في إرسال بضائعها . ومعها كان السبب نقص الواردات على هذه الصورة أصح البلاد من زيادتها ما دمت في هذه الحالة من الفقر

وهذا اهم الواردات التي نقصت قيمتها وانقيت محسوبة بالجنهيات المصرية

الاصناف	قيمة الوارد سنة ١٩٦١	قيمة الوارد سنة ١٩٦٢	النقص
المسوجات القطنية	١٣٧٤٧٤٨	١٠٩٧٤٦٨	٢٧٧٢٨٠
الدقيق	٥٨٦٨٦٩	٤٩١٦٦٤	٩٥٢٠٥
السكر	١٨٠٨١٦	٣٦٢٢٨	١٤٤٥٨٨
القطن الحجري	٤٢٥٧٨٥	٣٦٦١٥٣	٥٩٦٢٢

وقد زادت قيمة ما وارد من الزيت والصابون والقطن والبن والسماد الكيماوي والبنج. واكثر ما زادت قيمته مما لا بد من زيادته لان المقطوعة تزيد ضرورة زيادة السكان وهو ليس مما ينتج في القطن المصري الآن كالبن والبنول والسماد الكيماوي والبنج اولى مما ينتج فيه بسهولة كالزيت والصابون والقطن. اما القسم الاول فلا يحتاج انتاجه فيه في المستقبل كالبن قان زرع في المدرسة الزراعية فثلا ولا بعد ان تصلح له اراضي مربوط الباردة الهواء نوعا. والبنول كثير على ما يظهر في جبل الزيت وما يجاوره. كما ترى في مثالة اخرى في هذا الجزء. والسماد الكيماوي توجد مقادير كبيرة منه في الواحات وضواها فلا بعد ان توجد طرق لتنقيته ونقله حتى يكون ثمة مستعدا. والبنج يوجد في القطن المصري ولعل الحكومة لتدبر امره ثانية وتجهز زراعته ولو ضربت على الفدان الذي يزرع تبعا منه جنه في السنة او لو اضطرت الزراعين ان يبيعوها البنج الذي يزرعونه ثم يبيعه للتجار بالثمن الذي يريد مع بقاء الاحتكار. او لو احتكرت في زرع البنج وبيعه حتى لا يخرج شي من ثمة خارج القطن

اما الزيت فلا يحتاج انتاجه في القطن بادخال زراعة فول الصويا فان زراعته جيد في كريت الرشون ومنى كثير الزيت ورخص لا يحتاج ترخيص الصابون الذي يبيع منه ولا سيما اذا تيسر ايجاد بقول جبل الزيت بدل القطن الحجري. والقطن ليس من الحكمة ان تخصص لعلها الآن الاطيان التي يزرع القطن فيها ولكن متى زادت اجور العمال وقل الربح من زرع القطن وجادت اصناف القطن حتى يكثر الربح من صرفها فلا بعد ان يصير في كل عزبة قطع من القطن لا سيما وان الفائدة من زبله توازي جانباً كبيراً من نفقاته

واخلاصة ان تجارة الاشهر الاربعة الماضية تدل على ان منتجا الخاضرة ستكون اسر من السنة الماضية وان امعان النظر في صادراتها ووارداتها لا يحل من فائدة عملية